الوقفيّة الغسانيّة وثيقة من الأرشيف اليمني في العهد الرسولي

626–858هـ/ 1229–1454م

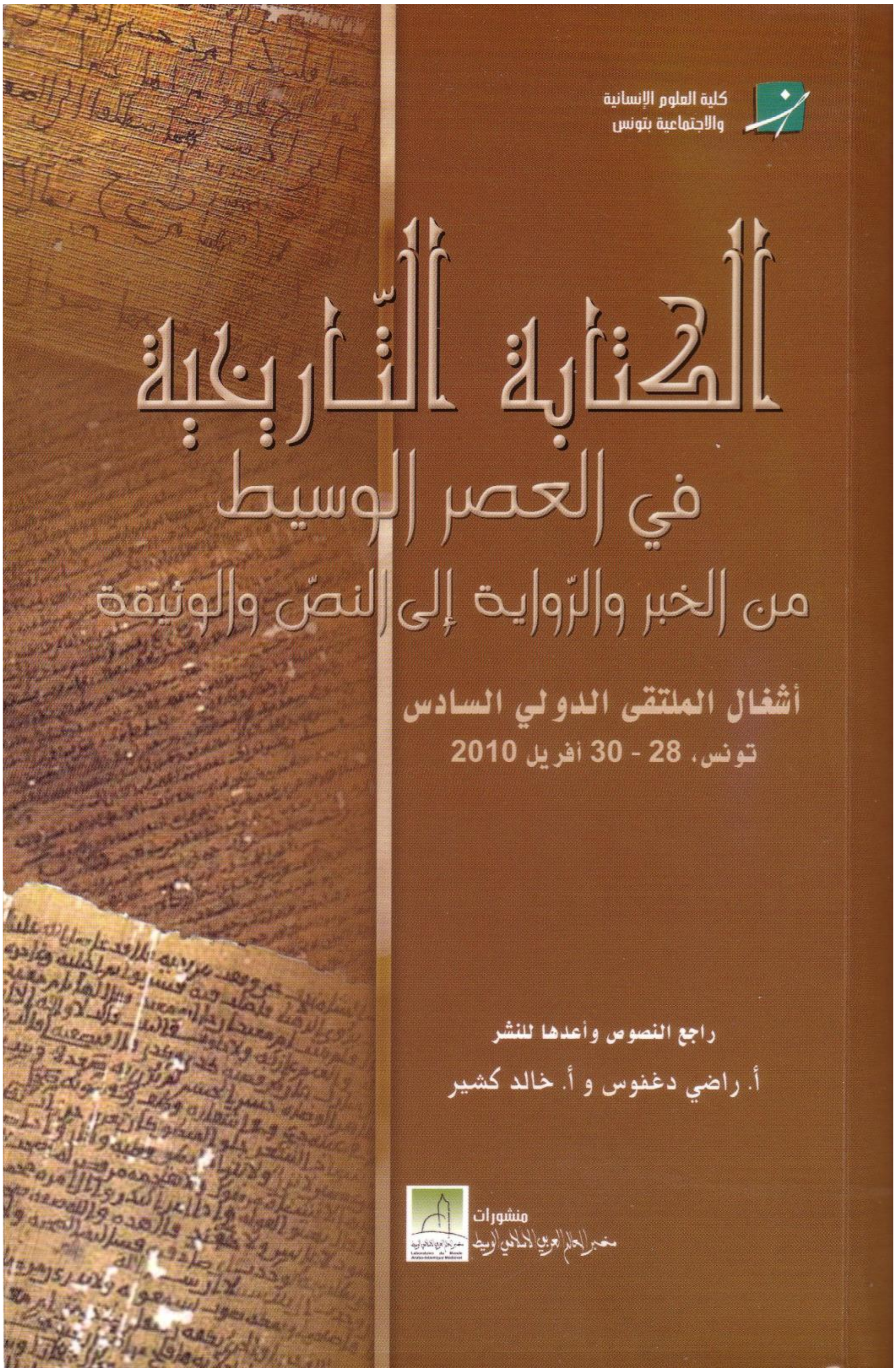

أشغال الملتقى الدولي السادس

الكتابة التّاريخية في العالم العربي الإسلامي الوسيط : من الخبر والرّواية إلى النصّ والوثيقة

تونس، 28-30 أفريل 2010

راجع النصوص وأعدّها للنشر

أ. راضي دغفوس و أ. خالد كشير

تونس 2011

المحتـــــوى

الصفحة

راضي دغفوس : كلمة الترحيب وتقديم الإشكالية والمحاور الرئيسية للملتقى .. 5
قائمة المشاركين 11
1- راضي دغفوس : مصادر البلاذري في كتاب أنساب الأشراف : بعض النماذج من الإخباريين... 13
2- صالح موسى درادكة : واقعة اليرموك - المكان والزمان وإشكالية الروايات... 35
3- محمد الجوادي : كتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد : دراسة في الأسانيد... 51
4- جمال العبدولي : كتاب "أخبار مكة" لابي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي ومكانته في الكتابة التاريخية العربية خلال الفترة الاسلامية الوسيطة........ 105
5- رضا بن حسين : أبو زكريا الأزدي مؤرخ الموصل في الحقبة الإسلامية الأولى... 119
6- محي الدين لاغة : التأريخ المذهبي عند المسلمين : كتاب الجمل للمفيد العكبري (ت413هـ/1023م) أنموذجا............................ 131
7- حياة عمامو : في ماهية المصادر الإسلامية المبكرة واختلاف آراء الباحثين في أهميتها التاريخية... 169
8- محاسن محمد علي الوقاد : عقود زواج اليهود في وثائق الجنيزة مصدر من مصادر تاريخ مصر الاجتماعي في العصر المملوكي (648 – 923هـ / 1250 – 1517م)................................ 187
9- طارق منصور محمد : مدرسة الطائف التاريخية في العصر المملوكي.. 215
10- بثينة بن حسين : صورة الخليفة معاوية بن أبي سفيان من خلال ابن عساكر.. 241
11- أحمد حلواني : منهجية الكتابة التاريخية في بلاد الشام بالعصر الوسيط : ابن عساكر أنموذجا (499-571هـ / 1105-1175م). 271
12- عطا على محمد ريه : رحلة ابن أجا مصدر من مصادر الصراع العثماني المملوكي في القرن9هـ/15م................... 285

13- متعب بن حسين القثامي : نظام الخانات الوقفية في بلاد سلاجقة
الروم من خلال دراسة وقفية خان قرطاي.................................. 309
14- جوليات الراسي : التاريخ العربي المسيحي، أية خصوصية ؟ 341
15- محمّد عبد الحميد سعيد : الوقفيّة الغسانيّة وثيقة من الأرشيف اليمني
في العهد الرسولي (626-858هـ/1229-1454م)..................... 355
16- عبد الرحمان فرطوس حيدر : تطور المدرسة التاريخية في المشرق
الإسلامي بعد الغزو المغولي في القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي 385
17- عمر عبد السلام تدمري : رحلة عبد الباسط بن خليل بن شاهين إلى
تونس (866-868 هـ/1461–1463 م) وتراجم تونسية في
مخطوطين له.. 391
18- محمد حبيدة : النص **الإثنولوجي** الوسيط : مثال الخبر الجغرافي.. 409
19- أحمد الأسود : محاولة في ترتيب الأحداث السياسيّة والعسكرية في
ولايتي حسان بن النعمان وموسى بن نصير بين 69هـ/689م و89
هـ/708م : بناء على أقدم الروايات والأخبار........................... 419
20- عبد الواحد عبد السلام شعيب : إسهام الشعراء في الكتابة التاريخية
بالأندلس زمن الخلافة.. 431
21- صالح معيوف عتيق : قراءة في المفاهيم من خلال نصوص
مصدرية : عبد الرحمن بن عبد الحكم وابن خلدون نموذجا........... 449
22- لخضر بولطيف : جدل الفقه والتاريخ في تراث عبد الملك بن حبيب
الأندلسي (الفقيه المؤرخ أم المؤرخ الفقيه ؟)............................ 465
23- فاطمة بلهواري : النص النوازلي مصدر لدراسة التاريخ الاقتصادي
والاجتماعي للغرب الإسلامي.. 487
24- ليث شاكر محمود : التدوين التاريخي عن المغرب الأدنى حتى نهاية
الدولة الحفصية... 505
25- محمد العناسوة : دور المستشرقين في نشر الوثائق العربية
الإسلامية.. 527
26- محمد الغضبان : كتب تعبير الرؤى مصدر جديد للكتابة التاريخية :
النقود نموذجا... 557

ملاحظة : تسلمنا نصوص 26 مداخلة من مجموع 39 قدّمت في هذا الملتقى ونأسف إلى عدم نشر بقية المداخلات لأن أصحابها لم يسلموا لنا نصوصهم في الإبان.

الوقفيّة الغسانيّة وثيقة من الأرشيف اليمني في العهد الرسولي

626-858هـ/ 1229-1454م ([1])

محمد عبد الحميد سعيد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس

- بحث قدّم في الملتقى الدولي السادس "الكتابة التاريخية في العالم العربي الإسلامي الوسيط: من الخبر والرّواية إلى النّصّ والوثيقة " المنعقد من طرف مخبر العالم العربي الإسلامي الوسيط بنزل الديبلوماسي بتونس(28 و 29 و 30 أفريل 2010) عنوان المداخلة: **الوقفيّة الغسانيّة وثيقة من الأرشيف اليمني في العهد الرسولي 626-858هـ/ 1229-1454م"**، منشورات مخبر العالم العربي الوسيط، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية بتونس، تونس 2011م، ص 355-383.

اشتهر سلاطين بني رسول "بضبطهم لبلادهم ومن فيها، واحترازهم على طرقها برّا وبحرا من كلّ جهة" حسب عبارة الموسوعي ابن فضل الله العمري. ([2]) هذا الضبط تطلّب عددا كبيرا من كتّاب الدواوين الذين تركوا أسماءهم في كتب التراجم، كما تطلّب استعمال وثائق مكتوبة متنوّعة الأصناف كتبت من أجل تأمين الحقوق أو من أجل ضمان السير العادي لشؤون الدواوين الرسوليّة.

ورغم البعد الزمني للعصر الرسولي فقد بقيت مجموعات من وثائقه المنشورة أو المخطوطة والتي نعرف منها عدّة دفاتر ديوانيّة تضمّ وثائق متنوّعة أشهرها الدفتر المظفري الذي حقّقه الباحث اليمني محمد جازم والمنشور في مجلدين تحت عنوان " **نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفّري الوارف**"، ([3]) وكذلك الدفتر المؤدي الذي حقّقه نفس الباحث

[1]- حول تاريخ الدولة الرسوليّة، أنظر: أبو الحسن علي بن الحسن الخزرجي، **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية**، عني بتصحيحه محمد بن علي الأكوع الحوالي، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت، دار الآداب، 1403هـ/1983م، ج 1-2. مجهول، **تاريخ الدولة الرسوليّة في اليمن**، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، دمشق، مطبعة الكتاب العربي، صنعاء، دار الجيل 1405هـ/1984م. عبد الرحمان بن الديبع، **قرّة العيون بأخبار اليمن الميمون**، تحقيق محمد الأكوع الحوالي، بيروت، 1409هـ/ 1988م، ص 299-404. محمّد عبد العال أحمد، **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجيّة في عهدهما**، (628-963هـ/1231-1517م)، الإسكندريّة، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1980. محمد سعيد، **الحياة الاقتصادية في اليمن في عهد بني رسول**، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الأستاذة منيرة شابتو الرمادي، تونس، 1998.

[2]- شهاب الدين أحمد بن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تحقيق حمزة أحمد عبّاس، المجمع الثقافي أبو ظبي، 1423هـ/ 2002م، ج 4، ص 46.

[3]- محمّد عبد الرحيم جازم، **نور المعارف في نظم وقوانين وأعراف اليمن في العهد المظفّري الوارف**، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، ج 1، صنعاء 2003، ج 2، صنعاء 2005. المقصود بالعهد المظفري فترة حكم السلطان المظفر شمس الدين يوسف بن عمر ما بين سنتي (647 - 694 هـ / 1249- 1295م). أنظر: أبو عبد الله بهاء الدين محمد الجندي، **السلوك في طبقات العلماء**

ونشره تحت عنوان "**ارتفاع الدولة المؤيديّة: جباية بلاد اليمن في عهد السلطان الملك المؤيد داود بن يوسف الرسولي**". ([4]) هذا بالإضافة إلى الدفتر الأفضلي، ([5]) وكتاب "ملخص الفطن". ([6])

وإلى جانب هذه الوثائق الديوانيّة المذكورة المتميّزة بتنوّع المضامين، وصلتنا حجج لبعض الأوقاف الرسوليّة ومن أشهرها دفتر تعود أغلب وثائقه إلى الفترة الرسوليّة المذكورة ويجمع ما بينها موضوع واحد وهو الوقف بقسميه البريّ والأهلي. هذا الدفتر اشتهر في الأوساط العلميّة ولدى الدوائر الإداريّة في اليمن باسم "الوقفيّة الغسانيّة"، فما هي محتويات هذه "الوقفيّة" وكيف وصلت إلينا رغم مرور عدّة قرون على أقدم وثائقها؟ وإلى أي مدى يمكن أن نثق في محتوياتها شكلا ومضمونا باعتبار أنّ النسخة المعتمدة حديثة العهد ولا تحمل أختاما؟

ما هي "الوقفيّة الغسانيّة"

"الوقفيّة الغسانيّة" هي دفتر يحتوي على مائة وسبع وسبعين صفحة مكتوبة بخطّ اليد على ورق عادي وتعود إلى شهر ذي القعدة من سنة 1359هـ/ 1940م، ([7]) وهي منسوخة عن مسودتين أقدم منها حسب ما ذكره الناسخ. ([8]) أمّا محتواها فهو مجموعة من نسخ "البصائر" أو الحجج الشرعيّة ذات العلاقة بالأوقاف اليمنيّة في مدينة تعز التي كانت عاصمة الدولة الرسوليّة والتي تعود لأيامها أغلب الوثائق المذكورة.

أمّا عبارة "الوقفيّة الغسانيّة" التي تعرف بها هذه الوثائق فهي عبارة شائعة في الأوساط الإداريّة والعلميّة في اليمن، ذلك أنّ إدارة الأوقاف في مدينة تعز تستعمل هذه العبارة لتسمية هذا الدفتر، كما أنّ المرحوم الباحث إسماعيل الأكوع يستعمل نفس العبارة عند الحديث عن هذه

والملوك، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، ج 2، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1409هـ/ 1989م، ص 544-553. الخزرجي، **العقود**، ج 1، ص 87- 238.

[4]- محمد عبد الرحيم جازم، (تحقيق) **ارتفاع الدولة المؤيديّة: جباية بلاد اليمن في عهد السلطان الملك المؤيد داود بن يوسف الرسولي المتوفى سنة 721هـ/1312م**، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، المعهد الألماني للآثار بصنعاء، صنعاء 2008. الدولة المؤيديّة نسبة للسلطان المؤيد هزبر الدّين داود بن يوسف الذي حكم ما بين سنتي (696 - 721 هـ / 1297 - 1321م). أنظر: الجندي، **السلوك**، ج 2، ص 554- 556. الخزرجي، **العقود**، ج 1، ص 251- 359.

[5]- نسبة للسلطان الأفضل ضرغام الدّين عبّاس بن علي الذي حكم ما بين سنتي (764 - 778 هـ / 1363 - 1376م). أنظر: الخزرجي، **العقود**، ج 2، ص 111- 138. عبد العال أحمد، **بنو رسول و بنو طاهر**، ص 208 – 216.

Daniel Martin Varisco, ***The Manuscript of al-Malik al-Afdal: al-'Abbâs b. 'Alî b. Dâwud b. Yûsuf b. 'Umar b. 'Alî Ibn Rasûl (d. 778/1377): A Medieval Arabic Anthology from the Yemen.*** (Editor, with G. R. Smith), London: Gibb Memorial Trust, 1998.

[6]- هذا الكتاب هو "دليل" لكتّاب الدواوين ولكنّه يضمّ عدّة وثائق ديوانيّة جبائية رسوليّة، أنظر:

G. R. Smith, **A Medieval Administrative and Fiscal Treatise from the Yemen: The Rasulid Mulakhkha.S Al-fi.Tan by Al-.Hasan B. 0Alai Al-.Husaynai**, a Facsimile Edition of the Arabic Text Together with an Introduction and Annotated Translation, Oxford University Press (Journal of Semitic Studies Supplement 20), 2006.

[7]- يثير تاريخ النسخ الوارد في آخر الوثيقة إشكالية سنعود إليها.

[8]- يقول الناسخ بأنه نقل عن "المسودة المحتوية على الأوقاف الغسانيّة التي هذه صورتها والمسودة الاخره (كذا)"، **الوقفيّة الغسانية**، ص 174.

المجموعة التي استعمل جزءا لا يستهان به منها في كتابه عن المدارس اليمنيّة. ([9]) كما وردت عبارة "الأوقاف الغسانيّة" في الدفتر ذاته في أكثر من موضع. ولئن كانت عبارة الوقف معروفة وتعني ما نعني به في بلاد المغرب من عبارة "الأحباس"، فإنّ عبارة "وقفيّة" تطلق على وثيقة الوقف ذاتها، والتي تسمى أيضا "بصيرة" أو "حجّة شرعيّة"، ولكنّها في هذه الحالة تعني جملة "البصائر" أو الحجج التي يضمّها الدفتر.

أمّا صفة "الغسانيّة" التي توسم بها هذه "الوقفيّة" فهي تحيلنا على النسب الذي تبناه بنو رسول سلاطين اليمن أصحاب الأصول التركمانيّة حين أشاعوا بين أهل اليمن أنّهم من ذريّة جبلة بن الأيهم الغساني اليمني، ([10]) وقد بقيت هذه النسبة المتبناة شائعة بعد نهاية دولتهم رغم ما صاحب تبنيّها من إنكار وتشكيك. ([11])

على أنّ الدفتر موضوع البحث لا يحتوي كما ذكرنا على وقفية أو بصيرة واحدة، بل يحتوي عدّة بصائر، إلى جانب وثائق أخرى على صلة بالأوقاف وتتمثّل في عقود شراء لأراضي من أجل وقفها. وتعود أغلب وثائق الوقف أو وثائق الشراء من أجل الوقف إلى سلاطين وأميرات الأسرة الرسوليّة في فترة حكمها لليمن ما بين سنتي 626-858هـ/ 1229-1454م، في حين تعود وثيقة واحدة لأواخر العهد الطاهري وهي وثيقة وقف لشخص يدعى جمال الدين محمد المصري. ([12]) أمّا بقيّة الوثائق فتتوزع بين الفترة العثمانيّة الأولى الممتدّة في تعز ما بين سنتي 952-1038هـ/1546-1629م، ([13]) والفترة القاسميّة الممتدّة ما بين سنتي 1038-1336هـ/1289-1872م. ([14]) وإلى هذه الفترة الأخيرة تنتمي أحدث وثيقة وقف، وهي بصيرة لشخص يدعى هاشم بن محمد الحسيني، وتعود إلى أواخر شهر ذي القعدة من سنة 1080هـ/ أفريل 1670م، وهي عبارة عن بصيرة وقف لمجموعة من العقارات التي خصّص ريعها كمنح تصرف لقراء القرآن على عدد من أقارب الواقف وعلى النبي (ص) وأهل الكساء ثم على قبر

---

[9]- إسماعيل بن علي الأكوع، **المدارس الإسلاميّة في اليمن**، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986/1406.

[10]**- أنظر السلطان الأشرف عمر الرسولي**، طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، **تحقيق سترستين، بيروت ، دار صادر، 1412هـ/ 1992م.**

[11]**- أنظر بحثنا بعنوان: "هاجس التيمّن والشرافة في سلسلة نسب الأسرة الرسوليّة من خلال العقود اللؤلؤيّة للخزرجي"، أشغال الملتقى الدولي الثالث حول** "النسب والشرف في العالم العربي الإسلامي والبلدان المتوسطيّة"، **تونس ديسمبر 2004، إشراف راضي دغفوس**، المجلّة التونسيّة للعلوم الاجتماعيّة، **تونس 2007، ص 140-163.**

[12]- ورث بنو طاهر سلاطين بني رسول منذ سنة 858هـ/1454م إلى سنة، أنظر ابن الديبع، **قرّة العيون**، ص 405-473. محمد أحمد مقبل الفيصلي، **تاريخ الدولة الطاهرية 858هـ - 945هـ**، صنعاء، الهيئة العامة للكتاب، 2005.

[13]- سيطر العثمانيون على اليمن ما بين 945-1045هـ/ 1538-1635م. سيد مصطفى سالم، **الفتح العثماني الأول لليمن (1538-1635)**، الطبعة الثالثة، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1978م. فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن 1872-1918**، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص19-31.

[14]- حول تاريخ الدولة القاسمية في اليمن أنظر: محمود علي محسن السالمي، **محاولات توحيد اليمن بعد خروج العثمانيين 1045-1097 هـ / 1635- 1685م**، دار الثقافة العربية، الشارقة، 2001م. أنظر أيضا:
Paul Dresch, **Tribes, Government, and History in Yemen**, Oxford University Press, 1994, 198-204.

الواقف بعد وفاته. ([15]) كما تشير نفس الوثيقة إلى أنّ صاحب الوقف يأمر أيضا بوقف كتبه على الفقهاء في الجامع المظفري، ([16]) وكتب الحديث على رباط أحمد السندي، ([17]) ووقف أراضي تقوم بكفايتها. ([18])

أمّا أقدم وثيقة ضمّها الدفتر فهي "صورة بصيرة شراء" لأرض زراعية باسم السلطان الرسولي المظفر يوسف ثاني سلاطين بني رسول من أجل وقفها على مدرسة لهذا السلطان، وتعود الوثيقة إلى سنة 679هـ/1281م. ([19])

ويمكن فهم هذه التواريخ والعهود المذكورة بالعودة إلى الجدول التالي، والذي يوضّح لنا مختلف العصور التي مرّ بها اليمن عامة ومدينة تعز خاصة، كما يبيّن عدد الوثائق بالنسبة للفترات المذكورة، مع العلم بأنّنا لم نقتصر على جدولة الوقفيات فحسب بل تعديناها إلى غيرها من الوثائق التي ضمّها الدفتر بما في ذلك تعقيب الناسخ وذكره لأمر النسخ. ولمزيد من التوضيح نورد بعد الجدول الزمني التقديم المادي للدفتر أو "الوقفية الغسانيّة".

تصنيف محتويات "الوقفية الغسانيّة" حسب العصور

الدولة الحاكمة في تعز	الفترة الزمنيّة (في تعز)	عدد الوثائق
الدولة الرسولية	626-858هـ/ 1229-1454م	18
الدولة الطاهريّة	858-923 هـ/ 1454-1517م	1
سيطرة المماليك (مصر)	923-941 هـ/1517-1535م	0
الإمام المتوكل على الله شرف الدين بن شمس الدين (912-965هـ/1506-1558م)	941-952هـ/1535-1546م	0
الفترة العثمانية الأولى	952-1038هـ/1546-1629م	6

[15]- أهل الكساء هم أهل بيت النبي (ص) الذين جمعهم إلى جانبه تحت كساء يمني واحد وقرأ: (**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**)، **سورة الأحزاب**، الآية 33. وقد اختلف المسلمون بين من يقصر أهل الكساء على الإمام علي وولديه الحسن والحسين وأمهما فاطمة وبين من يضيف إليهم عائشة.

[16] - يعود الجامع المظفري إلى السلطان المظفر شمس الدين يوسف بن رسول الذي حكم اليمن ما بين سنتي (647- 694 هـ / 1249-1295م).

[17] - رباط أحمد السندي من مآثر الوالي مراد باشا الذي ولي اليمن سنة 984هـ/ 1576م خلفاً للوالي بهرام باشا. أنظر عبد الصمد بن إسماعيل الموزعي، **الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان**، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت1407هـ/ 1986م، ص 56-60.

[18] - **الوقفية الغسانيّة**، ص 136-140.

[19]- يحتوي الدفتر على وثيقتي شراء لنفس السلطان وبنفس التاريخ. **الوقفية الغسانيّة**، ص 108 – 110، ص 110-111.

الدولة القاسميّة	1038-1336هـ/ 1289-1872 م	2
الفترة العثمانية الثانية	(1289-1336هـ/1872-1917م)	0
الدولة المتوكليّة	1322-1382هـ /1904-1962م	2

التقديم المادي "للوقفيّة الغسانيّة"

تتكوّن "الوقفيّة الغسانيّة" كما ذكرنا من مائة وسبع وسبعين صفحة مكتوبة بخط اليد على ورق عادي، ويتراوح عدد الأسطر في أغلب الصفحات التامة فيها ما بين 24 و26 وقد يتجاوز أحيانا هذا العدد. على أنّ الناسخ عادة ما يجمع بين أجزاء من وثيقتين في نفس الصفحة، حيث يعمد إلى استعمال ما تبقى منها عند نهاية الوثيقة الأولى للشروع في الوثيقة الموالية وذلك بداية من الصفحة 94 حين ينتهي من "بصيرة وقف جامع ثعبات" ويشرع في "بصيرة المدرسة الأفضلية"، ويصبح هذا الأمر مألوفا بداية من الصفحة 108 حين ينهي نسخ هذه الأخيرة، ويشرع في نسخ "بصيرة شراء أراضي" باسم السلطان المظفر يوسف الرسولي. ([20])

الجدول العام لمحتوى الوقفية الغسانية

العدد الرتبي	الصفحات	نوعيّة الوثيقة وتاريخها	صاحب الوقف	ملاحظات
1	1 - 20	بصيرة المدرسة الأشرفيّة (803هـ/ 1400م)	السلطان الأشرف إسماعيل الرسولي (778- 803 هـ/ 1376 - 1400م)	مبتورة في أولها وفي آخرها
2	21 - 42	بصيرة المدرسة الظاهريّة شرقي مدينة تعز (832 هـ/1428م)	السلطان الظّاهر يحيى الرسولي (831 - 842 هـ/ 1428 - 1438 م)	وقفيّة تامة الأجزاء
3	43- 56	بصيرة المدرسة المعتبية قرب المدرسة الأشرفية (أواخر القرن الثامن للهجرة)	جهة الطواشي جمال الدين معتب الأشرفي (ت796هـ /1393م)، زوجة السلطان	مبتورة في أولها

[20]- ثعبات هي مدينة أميريّة تقع في ضواحي تعز، سكنها المظفر ثاني سلاطين بني رسول ثمّ اتخذها السلطان المؤيد داود مقرّا له حينما عاد إليه الأمر سنة 696هـ/1297م وأنشأ فيها قصره المسمى بقصر المعقلي، أمّا ولده المجاهد فسوّرها وشيّد جامعها المذكور. محمد عبد الحميد سعيد، "مدينة تعز خلال العهد الرسولي(626- 858هـ/1229-1454م)، **أشغال الملتقى الدولي الثالث حول "القبيلة- المدينة- المجال في العالم العربي الإسلامي"، تونس أفريل 2003، إشراف راضي دغفوس، ك.ع.إ.ت، تونس 2007، ص 199-241.**

Smith, G. R., "The Yemenite Settlement of Tha'bât: historical, numismatic, and epigraphic notes," *Arabian Studies* **1 (1974), 119-34.**

أمّا المدرسة الأفضليّة أو العباسيّة بتعز فتنسب للسلطان الأفضل عباس بن المجاهد علي وحكم ما بين سنتي 764- 778هـ /1363-1376م.

			الأشرف إسماعيل الرسولي	
4	57 - 66	بصيرة المدرسة الجوهريّة في مغربة تعز (814هـ/1417م)	صفي الدين جوهر بن عبد الله الدويدار متولي حصن تعز (من أمراء دولة السلطان الناصر أحمد الرسولي	تامة
5	67	"تقرير" عن الأمر الصادر عن الوالي العثماني محمود باشا بالتفتيش عن وقف تعز وضبطه ومعرفة متحصّله وعمل "دفتر شريف" يجمع البصائر (أواخر شهر ربيع الأول 970 هـ/ نوفمبر 1562م)		ورد في "ظهر" بصيرة المدرسة الجوهريّة.
6	68- 80	بصيرة المدرسة المؤيديّة أو مدرسة سلامة، (767هـ/ - 1366م.)	جهة الطواشي جمال الدين مرشد المجاهدي سلامة ابنة السلطان المجاهد علي الرسولي (في أول دولة أخيها الأفضل)	تامة
7	81- 94	بصيرة وقف جامع ثعبات (735هـ/ 1335م)	السلطان المجاهد علي الرسولي (721- 764 هـ/ 1321 - 1363م)	مبتورة في أولها
8	94	بصيرة المدرسة الأفضلية للسلطان الأفضل عباس الرسولي (764-778هـ /1363-1376م)، وردت بها جملة واحدة: "بسم الله الرحمان الرحيم وبه نستعين هذه نظير لبصيرة الوقفيّة حق المدرسة الأفضلية إلا أن أولها الذي فيه العلامات والترجمة قد ذهب". نرجّح أنّها تابعة لبصيرة المدرسة العباسية بنجد راحة الشريف، ص 97- 108 من الوقفية.		
9	95-96	توكيل من السلطان المؤيد داود وبقية ورثة الأميرة زينب (أختاها وأمها) بنت أسد الدين محمد بن الحسن بن علي بن رسول ([21]) لوكيل قصد التصرّف بالوقف والصدقة في تركتها، مبتورة في أولها وفي آخرها، نرجح أنّ هذه البصيرة المبتورة هي مقدّمة البصيرة صفحة 143 - 152		
8 مكرر	97- 108	بصيرة المدرسة العباسية بنجد راحة الشريف (767هـ/1366م)	الأفضل عباس بن علي الرسولي (764- 778هـ /1363- 1376م)	مبتورة في أولها
10	108- 110	بصيرة شراء أراضي في بلاد خدير بجهة تعز ووقفها على مدرسة للسلطان (679 هـ/1281م)	السلطان المظفر يوسف الرسولي (647 - 694 هـ / 1249- 1295م)	تامة
11	110- 111	بصيرة شراء أراضي للملك المظفر. 679 هـ /1281م	السلطان المظفر يوسف الرسولي	تامة

[21]- هي إحدى زوجات الملك المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول، وقد عرفت بدار الأسد نسبة إلى والدها الأمير أسد الدين محمد بن الحسن بن علي بن رسول. أنشأت هذه الأميرة مدرسة دار الأسد في حي المغربة بمدينة تعز. توفيت الأميرة زينب سنة 704هـ/1296م، وقد ورد في البصيرة اسم والدها "الحسين" وهو خطاء من الناسخ. تركت هذه الأميرة من الورثة حسب البصيرة أختان وأم وزوج وهو السلطان المؤيد (696 - 721 هـ / 1297 - 1321 م).

12	112-114	بصيرة شراء أراضي لإيقافها على مسجد الدرجة (689 هـ/1290م)	مريم بنت عفيف الدين عبد الله بن إبراهيم ([22])	تامة
13	114-115	بصيرة شراء أراضي لوقفها على ساقية العصيفري (مدرسته في مغربة تعز (817هـ/ 1414م)	صفي الدين جوهر بن عبد الله الدويدار ([23])	تامة
14	115-118	بصيرة وقف أراضي على تكيّة حسين بابا سنة (1003هـ /1594م)	بدر الدين حسن بابا الناظر على تكيّة الشيخ حسين بابا ([24])	تامة
15	118-122	بصيرة وقف على ضريحي الجبرتي وابن علوان (6 ربيع الأول 921 هـ/ 20 أفريل 1515م) ([25])	جمال الدين محمد المصري	تامة
16	122-129	بصيرة وقفيّة سمسرة العطب (981 هـ/1574م) فندق يحتوي على ستين دكانا في حافة الدور بجوار الباب الكبير بتعز	علي بيك العثماني أمير لواء مدينة تعز ([26])	وثيقة كاملة
17	129-133	بصيرة وقف ذُرِّي على الظافر هاشم بن المجاهد مدّة حياته، ثمّ على من يقرأ القرآن في تربته بعد وفاته. (غير مؤرخة)	والدته زوجة السلطان المجاهد علي الرسولي المتوفى سنة 764 هـ/ 1363م	ذهب أول البصيرة
18	134-136	وثيقة مباركة منقولة عن "البصائر الغسانيّة" نسخت في شهر شوال من سنة 1129هـ/ جويلية 1717م عن نسخة كتبت في شهر جمادى الأولى 1241هـ/ جويلية 1712م.	("أسامي" أراضي الوقف من البصائر المحررة المحفوظة في السجلات. "الأشرفية والظاهرية والفرحانية والأفضلية والمعتبية وجامع ثعبات")	وثيقة غير كاملة
19	136-140	بصيرة وقف هاشم بن محمد الحسيني ذي القعدة سنة 1080هـ/ مارس 1670م أراضي وكتب على قراء القرآن على مجموعة من أقاربه وعلى النبي وأهل الكساء ثم		

---

[22]- هي مريم بنت شمس الدين بن العفيف زوجة السلطان المظفر يوسف، تنسب لها مدرسة في تعز وأخرى في زبيد، توفيت سنة 713 هـ/ 1313م ودفنت في مدرستها في ذي عُقيب.

[23]- من أمراء بني رسول، عيّنه السلطان الظاهر يحي سنة 838هـ/ 1434م مشرفا على حصن الدملؤة الذي كان يضمّ خزائن بني رسول. مجهول، **تاريخ الدولة الرسوليّة**، ص 285، 296.

[24]- ورد في نسخة المَحَاقِرِي أن الواقف هو الشيخ العارف بالله حسين بابا، وهذا خطأ من الناسخ وسنشير إلى ذلك في محلّه من البحث.

[25]- هو وقف متنوع الأغراض والأصول: أراضي ومنابع ماء على قراء القرآن على ضريحي الجبرتي وابن علوان، والأول هو الشيخ شهاب الدين أحمد الجبرتي توفي سنة 868 هـ/1464م. أنظر عبد الوهّاب بن عبد الرّحمان البريهي السّكسكي اليمني، **طبقات صلحاء اليمن** المعروف باسم **تاريخ البريهي**، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء، مكتبة الإرشاد، 1994، ص 242-245. والثاني هو أبو العباس أحمد بن علوان صاحب يفرس المتوفى سنة 665هـ/1267م، أنظر أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، **طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص**، تحقيق عبد الله محمد الحبشي، صنعاء، الدار اليمنيّة للنشر والتوزيع، بيروت، دار المناهل للنشر والتوزيع، 1986، ص 69-71.عبد الكريم قاسم سعيد، "أحمد بن علوان"، **الموسوعة اليمنيّة**، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافيّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1423هـ/ 2003م، مجلد 3، ص 2113 -2117.

[26] - حول هذا الأمير، أنظر الموزعي، **الإحسان**، ص 48-56.

		على قبره بعد وفاته، ووقف كتبه على الفقهاء والمحدثين.		
20	140-141	بصيرة وقف على رباط صفي الدين أحمد بن إسماعيل السندي الحسني وعلى شخصه (جمادى الثاني1031هـ/ أفريل 1622م)	سيدة الفواطم بنت القاضي محمد بن الشرف ([27])	"تامة عن سجلّ أصلها"
21	141-143	بصيرة وقف أراضي على منشآت مائيّة داخل وخارج تعز (القرن الحادي عشر للهجرة ([28])	الشيخ جمال الدين بن عبد الرحمان	غير تامة
9 مكرر	143-152	وقف ذرية على أمراء وأميرات من بني الحسن بن علي بن رسول (709هـ /1310م) ([29])	الأسرة الرسولية	نسخت متداخلة مع بصيرة وقف الشيخ جمال الدين في نفس الصفحة
22	152-162	وقف على ثلاثة وعشرين من عتقاء الأميرة مريم وعلى امرأة حرّة ما داموا أحياء ثمّ ينقلب الوقف إلى "مدرستها بحافة الحميراء بمغربة تعز"(704هـ /1305م) ([30])	مريم بنت الشيخ فخر الدين عبد الله بن إبراهيم زوجة السلطان المظفر يوسف الرسولي	وثيقة كاملة
23	162-168	وقف المدرسة الياقوتيّة بذي سفال (قبل 840هـ/ 1436م)	جهة الطواشي جمال الدين ياقوت الظاهري زوج الملك الظاهر (ت بعد 840هـ/ 1436م) ([31])	وقفية تامة مع ملحق
24	168-169	وقف أراضي على نفس المدرسة	الجهة المذكورة أعلاه	الملحق المذكور أعلاه
25	169-171	وقفية على قبة وتكية الشيخ حسين بابا في الخضيرية بتعز (القرن العاشر للهجرة)	الوالي محمود باشا. ([32])	ينقصها ذكر الناظر والتاريخ والشهود
26	172	وثيقة خاصة بالأوقاف الغسانية في معشار حصن تعز في عزلة مشرعه من جبل صبر في معشار حصن تعز. أوقاف غسانية لا ندري على ماذا أو على من أوقفت. عليها		

27 - هذه السيّدة غير معروفة، وقد جاء في البصيرة أنّها قد وقفت أوقافها على شخص الولي و"على الرباط الذي بناه مسجدا لله تعالى في محل المدرسة المعروفة بصلاحية المحرارة في حافة مدرسة علي بن طاهر بمدينة تعز". **الوقفيّة الغسانية**، ص 140.

28 - ورد في هذه البصيرة اسم القاضي إسماعيل بن عبد الصمد الموزعي وهو صاحب كتاب "الإحسان، وقد كان حياً إلى سنة1031هـ / 1621م.

29- هو وقف ذريّة على المذكورين ثمّ من بعدهم على من افتقر من بني الحسن. وإذا لم يكن فيهم محتاج كان لدار المضيف بتعز، وقد كان ناظر هذا الوقف السلطان المؤيّد داود الرسولي (696 - 721 هـ/ 1297 - 1321 م).

30- تعرف باسم "المدرسة الجديدة" و"مدرسة الحميراء" و"المدرسة السابقيّة"، الأكوع، **المدارس الإسلاميّة**، ص 164-167.

31- ورد لدى الأكوع "**المدارس الإسلاميّة**"، ص 306-309 أنّ اسم صاحبة المدرسة "جهة الطواشي اختيار الدين ياقوت الظاهري" بدلا من الاسم الوارد في الوقفيّة في مناسبتين، وقد بنت هذه الأميرة ثلاث مدارس أخرى تعرف كلّ منها بالياقوتيّة وذلك في كلّ من زبيد وحيس وعدن.

32- محمود باشا والي عثماني في اليمن تولى البلاد منذ ربيع الأول سنة 968هـ/1561م، خلفاً مصطفى قرة شاهين، وبقي فيه أكثر من أربع سنوات، وقد ذكر له الموزعي مآثر عمرانية في تعز من ضمنها فتح باب موسى في سور مدينة تعز من جهة غربيها، وبناء تكية الشيخ الفاضل حسين بابا في الخضيرية، وابتنى القبة المنصوبة فوق قبره، وأوقف عليها الأوقاف. الموزعي، **الإحسان**، ص 34-35.

.

		علامة القاضي جعفر بن محمد وعلي بن أبي بكر الناشري المتوفى سنة 844هـ/ 1440هـ)		
27	173	وقفية السلطان المجاهد على أسرة بني العمراني (773هـ/1371م)	أراضي زراعية يبدو أنها في تعز	تامة
28	174	ذكر الأمر بنسخ الوقفية في 17 شوال سنة 1359هـ/ 18 نوفمبر 1940م		
29	175-177	فهرست من وضع الناسخ		

تحتوي "الوقفية الغسانيّة" بمقتضى هذه الجدولة على تسعة وعشرين "وثيقة" متنوّعة باعتبار "بصائر الشراء" و"بصائر الوقف"، وباعتبار الملحقات التي توجد في ذيول بعض البصائر، وكذلك ملاحظة الناسخ المتعلقة بأمر النسخ والشروع فيه والانتهاء منه، وكذلك باعتبار الفهرست الموضوع من طرف الناسخ. وقد اقترحنا هذا العدد لترجيحنا أنّ العنوان والبسملة في الصفحة الرابعة والتسعين تتبعان الوثيقة الموجودة على الصفحات 97-108، وكذلك لترجيحنا أنّ الصفحتين عدد 95 و 96 هما بداية الوثيقة الموجودة ما بين الصفحتين 143 و 152، ويتوزّع هذا العدد المقترح كما يلي:

توزيع محتويات "الوقفيّة الغسانيّة"

نوعيّة الوثيقة	العدد
بصيرة توقيف	**20**
بصيرة شراء	**4**
لائحة بمجموعة من الأراضي "الغسانية الرسوليّة"	**2**
الأمر بالنظر في الأوقاف التعزيّة في العهد العثماني 970هـ / 1562م	**1**
الأمر بنسخ الوقفية سنة 1359 هـ/1940م	**1**
الفهرست	**1**
الجملة	**29**

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أنّ غالبيّة محتويات "الوقفية الغسانيّة" تتكوّن من عقود شرعيّة أي من بصائر، منها ثماني عشرة بصيرة وقف، وأربع بصائر شراء لأراضي من أجل وقفها على منشآت موقوفة كالمساجد أو الأسبلة. ولئن كانت هذه الوثائق ذات أهميّة بالغة لفهم

نظام الوقف في اليمن في العهد الوسيط، فإنّ بقيّة المحتويات وخاصة منها "الأوامر بتجديد الوقف"، وكذلك المقدمات المضافة من قبل الناسخ تكتسي بدورها أهميّة قصوى لفهم تاريخ الوثائق ذاتها، فهي التي ستسمح لنا بمعرفة ظروف وطريقة وصول هذه البصائر إلى عصرنا الحاضر.

كما تسمح لنا جدولة وثائق "الوقفية الغسانيّة" حسب نوعيّة الأوقاف بالتعرّف على طبيعة الأوقاف حيث نجد الوقف الأهلي، والوقف العمومي أو الخيري، وتسمح لنا الجدولة أيضا بمعرفة نوعيّة المنشآت الموقوفة والتي تتوزّع بين منشآت تعليميّة وتعبديّة كالمساجد والمدارس والأربطة، وأخرى ذات بعد اجتماعي كالأسبلة أو تجاري اقتصادي كالسماسر، مثلما يبرز في الجدول التالي:

نوعية الأوقاف الواردة في "الوقفية الغسانيّة"

نوعيّة الوقف	العدد
مدارس	7 ([33])
مساجد	1
أربطة	3
أسبلة	2
سمسرة (فندق/ وكالة)	1
أوقاف على الذرية أو على الأتباع (عتقاء، علماء) أو مشتركة	5
الجملة	19

على الرغم من محدوديّة وثائق "الوقفية الغسانيّة" من حيث العدد، فإنّها توحي بالأهميّة الخاصة للمدارس في العهد الرسولي، سواء تعلّق الأمر بالعدد أو بحجم الأوقاف المرصودة لهذه المنشآت التعليميّة. فنحن نعرف أنّ هذا العهد شهد اهتماما خاصا بالمدارس من طرف الأسرة الرسوليّة وأعوانها حيث شيّدت خلاله أكثر من مائة وعشرون مدرسة من ضمنها واحد

[33] - نشير إلى وجود وثيقتين خاصتين بالمدرسة الياقوتيّة. أنظر الجدول العام.

وعشرون مدرسة سلطانيّة، وكان نصيب تعز العاصمة تسعة مدارس توجد بصائر بعضها في "الوقفية الغسانيّة". ([34])

لم يخترع الرسوليون المؤسسة المدرسيّة الرسميّة فهي قديمة في اليمن ولكنّها أصبحت ظاهرة وأداة سلطانيّة منذ العهد الأيوبي الذي ورث ونشر أدوات الحكم السلجوقي في الشام ومصر واليمن ومن ضمنها نظام المدارس الدينيّة الرسميّة التي تبنيها السلطنة وترتّب شيوخها وطلبتها وتحدّد عددهم وتضمن معاشهم بفضل نظام الوقف، كما تحدّد طبيعة العلوم المدرّسة. ([35])

إنّ هذا الفهم الخاص لدور المدرسة كأداة سلطانيّة ولدور الوقف كأداة لخدمة المدرسة يتأكّد من خلال بصائر الوقف التي تحّدد العلوم والمذاهب والعقائد المدروسة في هذه المنشآت الخاضعة للسلطنة من خلال التمويل والإشراف. ([36])

ومثلما كان العهد الرسولي عهد انتشار المدارس يبدو من "الوقفيّة الغسانيّة" أنّ العهد العثماني في اليمن كان عهد التصوّف والمنشآت الصوفيّة، حيث أنّ ثلاثة بصائر من ستّة تعود إلى الفترة المذكورة هي بصائر أوقاف على المنشآت الخاصة "بالأولياء الصالحين".

كما أنّ القراءة المتأنيّة للبصائر توضّح لنا أنّ ما يقدّم كأوقاف عامة خيريّة، هو أيضا وسيلة من وسائل المحافظة على التراث المادي للأسرة التي تواصل الإشراف على الوقف الخيري وعلى المصالح الموقفة عليه وتحدّد نوعية وكمّ وأغراض المصاريف، فقد حرصت الأسر الحاكمة كغيرها من أصحاب الأوقاف على المحافظة على وثائق الوقف التي تسمح لها بمواصلة الإشراف على أوقافها حتى في حالات حصول تغيرات سياسيّة مثلما حصل لبني رسول، في حين حرصت القوى الحاكمة على الاستفادة من الأوقاف بطرق مختلفة ومن ضمنها الاستيلاء عليها في حالات معيّنة لذلك حرصت بدورها على معرفة أوضاع الوقف ومصير وثائقه وهذا ما يفسّر وصول عدد من الوقفيات إلى عصرنا، وهذا ما سنحاول فهمه في القسم التالي من البحث. ([37])

---

[34] - إسماعيل الأكوع، **المدارس الإسلاميّة**. عبد العزيز بن راشد السنيدي، **المدارس اليمنيّة في عصر الدولة الرسوليّة 626-858 هـ/1229-1454م**، الرياض 2003.

[35]- ناجي معروف، **علماء النظاميات ومدارس الشرق الاسلامي**، بغداد 1973، ص 4-9. حسن شميساني، **مدارس دمشق في العصر الأيوبي**، بيروت 1983، ص 10-15. عفاف سيد محمد صبرة، "المدارس في العصر الأيوبي"، وردت في: عبد العظيم رمضان، **تاريخ المدارس في مصر الإسلامية**، القاهرة 1992، ص 137-200.

[36]- ساهمت المدارس في اليمن في نشر المذهب الشافعي والعقيدة الأشعريّة.

[37]- في سنة 918 هـ/3-1512م استولت السلطات الطاهريّة على نصف متحصلات الأوقاف لمواجهة النفقات المتزايدة. عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني، **الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد**، (طبعة تشمل كتاب **الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد**)، تحقيق يوسف شلحد، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت، دار العودة،

كيف وصلتنا وثائق "الوقفيّة الغسانيّة"؟

ذكرنا أنّ الوثائق الواردة في "الوقفيّة الغسانيّة" ليست وثائق أصليّة بل هي نسخ منقولة بدورها عن نسخ أخرى أو "صور" مثلما يسميها الناسخ للوقفيّة في صورتها الحاليّة المتوفّرة في دائرة الأوقاف في تعز والتي سنسميها "نسخة المَحَاقِرِي" نسبة لناسخها. هذه "الصور" التي نقلت منها الوقفية الحاليّة تحمل حسب الناسخ شهادات وعلامات القضاة الذين شهدوا على أنّها مطابقة للأصل. ([38])

في البداية نشير إلى أنّ "بصيرة الوقف" هي من نوع الوثائق التي وضعت لتدوم باعتبارها "حجّة شرعيّة" تحرّر من أجل ضمان حقوق أطراف كثيرة مستفيدة من الوقف، فهي بالتالي مدعوة نظريا للبقاء ما بقي الوقف أي "إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين" حسب التعبير الذي تحرص عليه البصائر. هذه الصفة هي التي يتصف بها العمر الافتراضي للوقف ذاته، حيث وضع ليكون: " مؤبدا محرّما متّصل الابتداء والانتهاء كلّما حدث عليه دهر جدّده أو مرّ عليه عصر شدّده، صدقة ماضية لا يزيدها مرور الليالي والأيام إلا تأكيدا، لا ينقض حكمها ولا يغيّر رسمها ولا يحلّ عراها كرّ الشهور والأيام ولا يوهي قواها مرّ السنين والأعوام، فهي قائمة على أصولها ثابتة على شروطها لا يبدّل لها شرط ولا يخلف في شيء منها عهدا أبدا لا تباع ولا توهب ولا تورث حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين". ([39])

فإذا كانت صفة التأبيد هي الصفة الأساسيّة للوقف فإنّ على ناظره والمستفيدين منه أن يحافظوا على ما يثبت صفته وحدوده وشروطه، أي على بصيرة الوقف ذاتها. مع العلم بأنّ "الهيئة المشرفة" على شوؤن الوقف كانت على ما يظهر من الوقفيّة ذاتها تمتلك سجلاّ بالوثائق المتعلّقة بالوقف تعود إليه في حالات الحاجة إلى ذلك، وهو ما يضمن عمرا أطول لمثل هذه الوثائق.

على أنّ البصيرة مهدّدة بخصمين يتربصان بها، أحدهما "صاحب السلطة أو الحيلة والفطنة والقدرة على التأويل" مثلما تسميه بصائر الوقف الرسولي، وثانيهما الزمن ومرور الأيام الذي يتسبّب في التلف المادي للبصيرة. ولئن خصّصت أغلب البصائر التي تضمها "الوقفية الغسانية" فصلا كاملا يهدّد ويتوعّد كلّ من سوّلت له نفسه من راع أو رعيّة أن يستعمل قوّته أو حيلته

1403هـ/1983م، ص 373. يحي بن الحسين بن القاسم، **غاية الاماني في اخبار القطر اليماني**، تحقيق سعيد عاشور، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1388هـ/1968م، ج 2، ص 653.

[38] - هذا الأمر لا يتوفّر في "الوقفيّة" الحالية التي لا شيء يدلّ على سلامتها سوى مصدرها ثمّ اعتمادها من قبل الدوائر الرسميّة.

[39] - **الوقفية الغسانيّة**، ص 65. أخذت الفقرة المذكورة من بصيرة "مدرسة جوهر" التي أنشأها الأمير الطواشي أبو الدرّ جوهر عبد الله المجاهدي، مع العلم بأنّ عباراتها تتردّد في مختلف البصائر المماثلة. حول هذه المدرسة، انظر الأكوع، **المدارس**، ص 240-243.

لمخالفة محتوى البصيرة، ([40]) فإنّ مقاومة التلف المادي لا يمكن أن تتواصل إلى الأبد، لذلك كان على أصحاب البصائر أن يقوموا بتجديدها وذلك بإعادة نسخها مع الحرص على إثبات مطابقة النسخة للأصل بواسطة شهادة القضاة، وبفضل هذه الطريقة وصلتنا هذه النسخة التي نقدّمها من "الوقفية الغسانيّة".

هذه النسخة التي أطلقنا عليها اسم "نسخة المَحَاقِرِي" حديثة العهد كما ذكرنا سابقا، حيث ورد في آخرها وقبل الفهرست الذي وضعه ناسخها ما يدلّنا على سبب نسخها وتاريخ هذا النسخ. فقد جاء فيها أنّ الأمر بنسخها يعود إلى السابع عشر من شهر شوال سنة 1359 للهجرة الموافق للثامن عشر من نوفمبر سنة 1940 للميلاد، وأنّ الذي قام بهذا العمل يدعى" محمد بن علي بن إسماعيل بن عبد الله بن علي بن عبد الرحمان المَحَاقِرِي" وأنّه قام بذلك بأمر من عامل الأوقاف الغسّانيّة في اللّواء التعزي القاضي محمد بن محمد بن مطهر الغشم الذي أخذ بدوره الأمر من "ولي عهد الخلافة العظمى العلامة سيف الإسلام وخلاصة آل رسول الله الكرام شمس الدين أحمد ابن أمير المؤمنين مولانا المتوكّل على الله ربّ العالمين يحي بن مولانا أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحي حميد الدين" ([41]) وقد ذكر الناسخ أنّه نقل الوثيقة نقلا أمينا "اللفظة باللفظة والحرف بالحرف بدون زيادة ولا نقصان مع بذل الوسع في التحري على الألفاظ والمعاني". ([42]) أمّا الوثيقة الأقدم التي يقول أنّه نقل عنها والتي لا نعرف مصيرها فيسميّها "المسوّدة المحتوية على الأوقاف الغسانيّة التي هذه صورتها"، ويشير أيضا إلى "مسوّدة أخرى" لا نعلم عنها أيضا سوى ما جاء عرضا في قوله "المسوّدة المحتوية على الأوقاف الغسانيّة التي هذه صورتها والمسودة الاخره".

يذكر الناسخ أيضا أنّه أنهى نسخ "الوقفية" في الشهر الموالي من نفس السنة وذلك في "ليلة الجمعة الموافق/21 ذي القعدة الحرام سنة 1359 تسعة وخمسين وثلاثمائة بعد الألف" / 21 ديسمبر 1940، ولكن بالعودة إلى التقويمين القمري والشمسي لهذا التاريخ نجد أنّ يوم الجمعة المذكور يوافق 20 من ذي القعدة/ 20 ديسمبر. ([43])

---

[40] - رغم صفة القداسة التي أخذتها الأوقاف فإنّ ذلك لم يحل دون الاعتداء عليها بالقوة أو بالحيلة.

[41]- الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين (1891-1962م) حكم ما بين (1367-1382هـ/ 1948-1962م) هو ثاني وآخر أئمة المملكة المتوكليّة اليمنيّة. حكم بعد اغتيال أبيه فيما يعرف بالانقلاب الدستوري الفاشل. عينه أبوه قبل ذلك أميراً على لواء تعز سنة 1357هـ/1937م. يعرف بسيف الإسلام وهو اللقب الذي كان يعطى لولي عهد الإمام. أمّا والده فهو الإمام المتوكل على الله يحيى بن الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين، الذي أنشأ المملكة المتوكلية اليمنية، حكم ما بين (1322-1367هـ/ 1904- 1948م. أنظر ادجار أوبالانس، **اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970**، ترجمة عبد الخالق محمد لاشين، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990. مجموعة من المؤلفين السوفيات، **تاريخ اليمن المعاصر 1917-1972**، ترجمة محمد علي البحر، مكتبة مدبولي القاهرة 1990. عبد العزيز قائد المسعودي، **معالم تاريخ اليمن المعاصر القوى: الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنيّة 1905-1948**، مكتبة السنحاني صنعاء، 1992.

[42]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 174.

[43]- نفس المصدر والصفحة.

كانت عمليّة نسخ كامل "الوقفيّة الغسانيّة" بأمر من ولي عهد الإمام سيف الإسلام أحمد بن حميد الدين وتحت رعاية "عامل الأوقاف الغسّانيّة في اللّواء التعزي القاضي محمد بن محمد بن مطهر الغشم". كان سيف الإسلام في تلك الفترة يحكم تعز باسم أبيه منذ أن دخلها سنة 1357هـ/1938م وذلك رغم وجود أميرها علي الوزير، ونحن نعلم أنّه سوف يتخذها عاصمة له منذ ورث والده سنة 1367هـ/ 1948م، ونعلم أيضا أنّ كلّ الوثائق المتعلّقة بتصريف شؤون دولته تمرّ حتما بين يديه بما في ذلك أبسط القرارات وهو ما يعطي لعمليّة النسخ التي تمّت في عهده مصداقية ويجعل من الوثائق المنسوخة وثائق رسميّة. ([44]) أمّا ما نحتاج إلى معرفته أكثر فهو الأسباب التي دفعت به إلى الأمر بإعادة نسخ "الوقفيّة الغسانيّة". على أنّنا نرجّح أنّه احتاج إلى مراجعة وثائق الأوقاف حتى يتمكّن من وضع اليد على بعضها بطريقة أو بأخرى مثلما هو شأن من سبقه من الحكام في فترات مختلفة.

لم تكن العمليّة التي قام بها ولي عهد الإمام سيف الإسلام الأولى من نوعها فقد سبقه غيره من حكام تعز في هذا المجال. هذا ما تشهد به وثيقة واردة بالصفحة السابعة والستين من "الوقفية الغسانيّة" وهي عبارة عن ما يمكن أن نسميه بتعبيرنا الحالي "تقريرا" أو "محضر جلسة" تعود كتابته إلى سنة 975هـ، يتحدّث عن أمر مؤرخ بأواخر شهر ربيع الأول سنة 970 هـ/ نوفمبر 1562م، وهو صادر عن الوالي العثماني محمود باشا يأمر فيه "بالتفتيش عن وقف تعز وضبطه ومعرفة متحصّله وضبط بصائر أوقافه وضبط مستحقيه وما أحده حاكم الشريعة حينئذ". كما يتحدّث التقرير بعد ذلك عن عمل "دفتر شريف" يضم بصائر الأوقاف المذكورة، وينتهي بشهادة مجموعة الشهود و"علامة وطابع لمصطفى باشا".

يبدو أنّ هذا "التقرير" الذي جاء بعد خمسة سنوات من أمر التفتيش عن الأوقاف في تعز كان من أجل ضمان مصداقيّة "الدفتر الشريف" الذي نقل عن بصائر قديمة "ثبت وقفيتها بالاستفاضة والشيوع وتواتر الأيدي على مرّ الدهر والزمان وعلى تواتر الحكام الماضين حاكم بعد حاكم"، ويبدو أيضا أنّه كان أول دفتر من نوعه حاول من خلاله الوالي العثماني جمع شتات بصائر أوقاف "المتوظفين وأرباب الجهات" لأغراض تتعلق بالضرائب وبالإعفاءات.

كما يبدو أيضا من موضع "التقرير" المذكور داخل النسخة التي نقل عنها المَحَاقِرِي أي في "ظهر" بصيرة المدرسة الجوهريّة بتعز الواقعة ما بين الصفحة السابعة والخمسين والصفحة السادسة والستين، يبدو من هذا الموضع أنّ النسخة التي توفرت للمحاقري ليست النسخة

---

[44]- محمد محمد المجاهد، **مدينة تعز غصن نضير في دوحة التاريخ العربي**، المعمل الفني للطباعة، تعز 1997.ص 254-255. جاء لدى المجاهد: "وقد تصدّر الإمام شخصيا لتحمل كافة المسؤوليّة عن كلّ الأعمال التي لها علاقة بممتلكات بيت المال وحجب الصلاحيات عن موظفيه باستثناء التنفيذ بما يوجّهه هو مهما صغر شأن الأمر وهان".

العثمانية، حيث من المفروض أن يكون مثل هذا التقرير في أول "الدفتر الشريف" أو في آخره وليس في ظهر بصيرة من بصائره، وهذا ما حصل مع النسخة الحالية التي ورد الأمر بنسخها في آخر الدفتر أي آخر"الوقفيّة الغسانيّة". ([45])

إنّ ما تقدّم يدلّ على أنّ الصورة النهائية التي عليها "الوقفية الغسانيّة" الحاليّة ليست سوى حصيلة عمليات نسخ متكرّرة لبصائرها بصفة جزئيّة أو كاملة، وهذا ما دفعنا للتساؤل عن إمكانيّة سقوط "صبغة الوثيقة التاريخيّة" عن "نسخة المَحَاقِرِي" أو عن النسخ السابقة لها، و دفعنا هذا الشكّ إلى البحث عن ظروف تجدّد البصائر من فترة إلى أخرى والبحث عن الضمانات الكفيلة برفعها إلى درجة الوثيقة التاريخيّة.

لقد رأينا أنّ عمليات تجديد "الوقفيّة الغسانيّة" بصفتها دفتر كان يتمّ تحت إشراف الدوائر الرسميّة وهو ما يعطيها المصداقيّة الكافية لجعلها وثيقة قانونيّة وبالتالي جديرة بثقة المؤرخ، ولكنّنا نعلم من خلال قراءة البصائر كما وردت في النسخة الحاليّة أنّ بعضها على الأقل قد تعرّض لأكثر من عمليّة تجديد في أكثر من عهد، فلماذا هذا التجديد، وهل يفقدها هذا العمل صبغتها الوثائقيّة ؟

نجيب منذ البداية بأنّ عمليّة تجديد البصيرة كانت محكومة بعدّة أسباب، وأنّها كانت تستدعي شهادة القضاة والرجال الثقاة كما كانت تستدعي التثبّت في الأصل والنسخة من جهة والتثبّت أيضا في صحّة العقارات الموقوفة "وحدودها وحقوقها" وهذا ما يبرز في الأمثلة التالية:

المثال الأول نأخذه من بصيرة "المدرسة الظاهرية" التي بناها السلطان الظاهر يحي بمدينة تعز. ([46]) لقد جاء في مقدّمة هذه البصيرة الواردة في "الوقفية الغسانيّة" ما يثبت حصول عمليات النسخ بصفة متكرّرة، حيث نقرأ في أول الوثيقة المذكورة وبعد البسملة ما يلي: "هذه نظير لبصيرة المدرسة الظاهرية على ما اختاره الواقف حال صحته في وقفيته، نقلت من بصيرة نقلت من السجل المحفوض (كذا) على ما حرّر فيه بلا زيادة ولا نقصان وعليها علامة القاضي مراد من علي الحاكم بمدينة تعز المحروسة بالله وكذلك طابعه". ([47]) ولئن خلت هذه الوثيقة من ذكر تاريخ "استخراج" النظائر فإنّ اسم القاضي "مراد بن علي" يحيل على الفترة العثمانيّة الأولى وهي الفترة التي ظهرت فيها مثل هذه الأسماء في اليمن حسب معرفتنا لكتب التراجم وللأسماء التي ترد في بصائر "الوقفيّة الغسانيّة". على أنّ هذه المقدّمة الخاصة ببصيرة "المدرسة

---

[45]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 174.

[46]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 21-42. حول هذه المدرسة، انظر الأكوع، **المدارس**، ص 296-306. أمّا مؤسس المدرسة فهو الظّاهر يحيى هزبر الدنيا والدين بن الأشرف إسماعيل حكم ما بين سنتي 831-842 هـ/1428-1438م.

[47]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 21.

الظاهرية" والتي تشهد على تدخّل السلطة القضائيّة من أجل ضمان مصداقيّة النسخة لا تعفينا من التساؤل عن مصداقيّة النسخ السابقة، كما أنّها لا تعفينا من التساؤل عن مصداقيّة نسخة المَحَاقِرِي ذاتها.

المثال الثاني الذي يدلّ على تجدّد البصائر نجده في ما يمكن أن نسميه محاضر جلسات قضائيّة مشفوعة بشهادة الشهود وملحقة بإحدى البصائر الرسوليّة الخاصة بوقف الذريّة والتي تعود إلى هذه الأسرة الحاكمة التي أوقفت مجموعة من العقارات على أمراء وأميرات من بني الحسن بن علي بن رسول ثمّ من بعدهم على من افتقر بني الحسن، وكان ذلك سنة 709هـ/1310م، أي في بداية القرن التاسع. على أنّ طارئا طرأ على من كان يستفيد من الوقف في أواخر القرن نفسه وبالذات سنة 797هـ/1394م جعله يتوجّه إلى "حاكم الشرع الشريف" أي القاضي في مدينة جبلة الواقعة شمال العاصمة تعز، ويحصل على مصادقة على سلامة نسخة نسخت من البصيرة الأم وعلى تنفيذ مطالبه في تنفيذ مقتضياتها، وذلك بعد جلسات قضائيّة عقدت في جبلة حيث يقيم المستفيدون من الوقف وفي تعز حيث تقع العقارات الموقوفة.

وقد جاء في البصيرة ما يلي: "وهذه البصيرة نقلت من الأمّ الأصليّة الذي تاريخها التاريخ المذكور، وقوبلت عليها حرفا بحرف لا زيادة فيها ولا تحريف ولا تبديل وكان ذلك بتاريخ الثاني والعشرين شهر رجب الأصب سنة سبع وتسعين وسبعمائة بمجلس الشرع الشريف النبوي على شارعه أفضل الصلاة والسلام في مدينة جبلة المحروسة بحضور الحاكم فيها بالشرع الشريف ولزومه ومشاهدته للأم الأصليّة. وكتب المفتقر إلى عفو الله تعالى أحمد بن عبد الرزاق الوايلي الحاكم في المدينة المذكورة خطّه شاهدا بذلك من المقابلة والتحقيق...." ([48])

على أنّ هذا الحكم المذكور بصحّة النسخة وبالتالي بأحقية مالكها في التمتع بما شرطته، ليس سوى تزكيّة لحكم صادر في تعز يقضي فيما يقضي بذلك. وهو حكم نطق به القاضي عفيف الدين عبد الله بن محمد الناشري "حاكم الشرع الشريف في مدينة تعز وأعمالها" والذي أكّد "أنّه ثبت عنده وصحّ لديه بطريقة الثبوت الصحيح الشرعي على القاعدة الشرعية صحّة وقف هذه الأراضي المسطّر ذكرها أعلاها وجميع حقوقها وحدودها المذكورة فيها وما يعرف منها وإليها كما سطّر فيها ممن ذكر على ما ذكر فيها من السبل المذكورة وحكم بصحّة وقف ما ذكر كما ذكر وسوق غلولها ومنافعها إلى الموقوف عليهم المذكورين ونقلت هذه البصيرة من الأم الأصليّة

---

[48]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 143- 152.

وقوبلت عليها وصحّحت وحققت حرفا بحرف من غير زيادة ولا نقصان بعد الاجتهاد والاحتراز والشهود على الحكم بذلك وثبوته..." ([49])

لم يكن التلف هو سبب استخراج النسخة حسب ما توحي به الوثيقة الخاصة بهذا الوقف، ذلك أنّ كثرة الجلسات وكثرة الشهود ووزنهم الاجتماعي، وكذلك اللجوء إلى قاضي تعز ليقوم بالبحث ويشهد الشهود على صحّة الوقف وعلى مطابقة الأراضي بالبصيرة مع جاء في شهادة شهوده، كلّ هذه الحيثيات تخفي وجود إشكالية تتعلّق بالعقارات الموقوفة وقد تكون السلطنة ذاتها وراء هذه الإشكاليّة إذا علمنا أنّ نظارة هذا الوقف كانت بيد السلطان القائم حسب البصيرة.

المثال الثالث من جملة الأمثلة الدالة على تجدّد البصائر يظهر في بصيرة "مدرسة سلامة"، وهي من مدارس الأميرات الرسوليات في مدينة تعز. ([50]) هذه المدرسة هي من إنشاء الأميرة جهة الطواشي جمال الدين مرشد المجاهدي سلامة ابنة السلطان المجاهد علي وذلك في أول دولة أخيها الأفضل بن المجاهد علي. ([51]) وقد جاء في أول وثيقة الوقف الخاصة بها والواردة في "الوقفيّة الغسانيّة" أنّها "نظير لصورة البصيرة" الأصليّة، وأنّ أربعا من الشهود الذين شهدوا على صدق البصيرة الأولى يشهدون على مطابقة هذه النسخة للأصل. كما جاء في آخر النسخة أنّ كتابة حجّة الوقف تمت سنة 767هـ/ 1366م، ثمّ يتابع الناسخ قائلا: "ونسخ هذا النظير المبارك بتاريخ شهر شوال سنة سبع وسبعين وسبعمائة" (777هـ/1376م).

أمّا سبب النسخ فلا تشير إليه الوثيقة، ولكنّ التخوّف من تغيير الوضع السياسي يمكن أن يكون عاملا دفع هذه الأميرة إلى تجديد الوثيقة حيث وقع ذلك قبيل وفاة أخيها السلطان الأفضل الذي حكم ما بين سنتي 764- 778 هـ / 1363 - 1376م. ([52]) كما أنّ عامل التلف يمكن أن يكون سببا للتجديد، فقد أورد ناسخ البصيرة في نسختها الحالية ما يلي: "وقد ذهبت علامات القضاة الآخرين لبلائها وطول مدّتها، وهذه منقولة منها اللفظة باللفظة من غير زيادة ولا نقصان.." ([53]) فكما ذهبت علامات القضاة الذين جدّدوها يمكن أن تذهب علامات القضاة الذين وضعوها أول مرّة، وهذا يعني أنّ التلف الذي بدأ يحلّ بالنسخة الأصليّة هو السبب الذي دفع إلى استخراج نسخة جديدة.

---

[49]- نفس المصدر والصفحة.

[50]- هي ابنة السلطان المجاهد علي بن داود الذي حكم مابين سنتي 721- 764 هـ/ 1321- 1363م وأخت السلطان الأفضل عبّاس بن علي الذي حكم مابين سنتي 764- 778 هـ/ 1363- 1376م وقد توفيت سنة 804هـ/ 1401م. حول هذه المدرسة انظر الأكوع، **المدارس**، ص 253-257.

[51]- من النادر أن نجد أسماء الأميرات الرسوليات إذ تتحاشى المصادر ذلك وتطلق على الواحدة منهنّ لقب "الدار السعيدة جهة"، أو لقب "جهة" متبوعا باسم الطواشي المربي لها أو اسم الأب أو الزوج وذلك تحاشيا لذكر اسم المرأة المعنيّة.

[52]- انظر ترجمته في: الأفضل عبّاس الرسولي، **نزهة الظّرفاء و تحفة الخلفاء**، تحقيق نبيلة عبد المؤمن داود، بيروت، 1985، **مقدّمة التّحقيق**، ص 5 - 12. الخزرجي، **العقود** ، ج 2، ص 111- 138.

[53]- **الوقفيّة الغسانيّة**، ص 68.

لقد كان التلف المتربص بهذه الوثائق الثمينة يعتبر من أبرز عوامل اللجوء إلى تجديدها، وهذا ما تقوله صراحة مقدّمة بصيرة "الوقفيّة على بني العمراني"، وهي من حسنات السلطان الملك المجاهد علي بن داود للفقيه جمال الدين محمد العمراني. ففي أول هذه البصيرة يمكن أن نقرأ: "بسم الله الرحمان الرحيم هذه صورة بصيرة شرعية عليها علامة القاضي بدر الدين محمد بن علي الفقيه نقلتها حرفا بحرف بغير زيادة ولا نقصان. ولفظها: اطلعت على بصيرة شرعية عليها علامة القاضي عزّ الدين بن صلاح الحضراني رحمه الله وطابعه الذي يعرفهما وقد أشرفت على التلف وسألني من هي في يده نقلها فنقلتها حرفا بحرف بغير زيادة ولا نقصان". ([54])

هذه الملاحظة الواردة في"الوقفيّة على بني العمراني" وتلك الواردة في البصائر المذكورة أعلاه تعني أنّ بصائر الدفتر المسمى "الوقفيّة الغسانيّة" ليست سوى نسخة من نسخ سابقة يصعب تحديد عددها. كما تعني أنّ هذه النسخ مطابقة للأصل بضمان السلطة القضائيّة التي كانت تحرص على مصداقيّة الوثائق، وهذا ما يجعلنا نطمئن نسبيا إلى قيمتها التاريخيّة.

هذه الاستنتاجات يمكن تدعيمها بما وجدناه في وثائق أخرى حيث أمكن لنا الحصول على وثيقة تعرف بالمطوية العثمانيّة حيث أنها تعود إلى أيام الوالي العثماني حسن باشا الوزير (988-1013هـ/1580-1604م)، وهي مختومة ومؤرخة بالثامن من شهر ذي القعدة من سنة 1003هـ (16 جويلية 1595م)، وتحمل شهادة سبعة وعشرين شخصا يقرّون "بنقل هذه البصيرة وإحيائها بالتجديد" "من البصيرة المحفوظة حرفا حرفا من غير نقص حرف منها ولا تبديل ألف"، حيث نقرأ في ديباجتها ما يلي:

" أمّا بعد فإنّ البصيرة السلطانيّة الأشرفيّة والحجة القاطعة الوفيّة تقطّعت وتمزّقت وتكاثف في وجهها الترقيع وتهرّمت لطول الليالي والأيام وتكرر عليها الشهور والأعوام واعتراها الاضمحلال فضعفت وذهب شبابها فكبرت لكونها كانت في خزانة الموقف من حياته واستمرّت كذلك إلى بعد مماته وصارت تلفّ على الأيدي قطعا صغيرة ويلفّق بعضها إلى بعض بالخيوط من سنين بضعا فلمّا وقف عليها الجناب العالي المحترمي اللوذعي الهمام ومفخر الأغواث الفخام الكرام حسنة الليالي والأيام الكوكب المتلالي الصمصام بهاء الدين آغا بن قاسم ناظر النظار باليمن الأيمن المعيّن لذلك من حضرة مولانا المقام العالي الفخيم الفاتح ما استغلق على غيره من اليمن ذي الخير العميم مولانا الوزير المعظم المشير المفخم حسن باشا خلّد الله سعادته أيّد سيادته

54- **نفس المصدر**، ص 173.

آمين، أمر بتجديد هذه البصيرة الأشرفيّة الجامعة لما ذكره الواقف رحمه الله من شروط الوقفيّة، فنقلت كما ترى من البصيرة المحفوظة حرفا حرفا من غير نقص حرف منها ولا تبديل ألف...."

على أنّنا ولئن سلمنا بمصداقيّة الوثائق المستنسخة نظرا للعوامل المذكورة، فإنّنا لا نسلّم بعدم وجود أخطاء أو نقائص لا يمكن أن نتجنّبها في غير النسخ الأصليّة، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى بعض الأخطاء والتي من ضمنها تصحيف تاريخ "بصيرة شراء أراضي مسجد الدرجة"، وهو من مآثر الأميرة مريم زوجة السلطان المظفر يوسف وقد توفيت سنة 713 هـ/ 1313م في حين أنّ الناسخ أورد تاريخا غير ممكن عمليا لأنّه سابق لولادة الأميرة بل هو سابق لقيام الدولة الرسوليّة ذاتها وهو تاريخ (609 هـ/1213م). إنّ مثل هذه الأخطاء ليست نادرة على ما يبدو من قراءة نسخة المَحَاقِرِي وهو ما يمكن أن يتجلى لنا بوضوح من خلال مقارنة قمنا بها بين وثيقة أصليّة ونسخة لها في الوقفية الغسانيّة بصورتها الحالية.

مصداقية نسخة المَحَاقِرِي من خلال مقارنة بين وثيقة أصليّة ونظير لها في الوقفية الغسانيّة

لقد أمكن لنا الحصول على نسخة مصورة من إحدى الوثائق الأصليّة يعود نقلها بالتصوير الضوئي إلى الثامن من شهر ذي القعدة سنة1411هـجري، وعليها ختم حديث غير واضح المعالم إلى جانب ثلاثة أختام قديمة غير واضحة أيضا. تتمثّل هذه البصيرة في حجّة وقف أملاك من قبل ناظر تكيّة "الشيخ حسين بابا"، وهي تعود إلى سنة 1003هـ /1594م. وقد قمنا بمقارنة بين هذه النسخة وبين البصيرة المتعلّقة بنفس الأملاك ونفس التكيّة والتي وردت في نسخة المَحَاقِرِي وذلك لمعرفة مدى التطابق بينهما، فوجدنا النقائص والتغيرات التالية.

النسخة الأصليّة	نسخة المَحَاقِرِي
علامتان وطابعان	بسم الله الرحمان الرحيم هذه صورة بصيرة عليها علامة القاضي العلامة إسماعيل بن عبد الصمد الموزعي المولى بتعز وطابعه وعلامة القاضي العلامة الفندي مصطفى بن الحاج بيرام المولى قضا تعز المحروسة وطابعه وهذا لفظها.
فإنّ الشيخ الفاضل نخبة الأفاضل بدر الدين حسن بابا الناظر على تكيّة سيّدنا الشيخ الولي العارف بالله حسين بابا لما اشترى...	فإنّ الشيخ العارف بالله حسين بابا لما اشترى... ص 115، س 5-6
بمحارث الاخيوش بعوض مبلغه	بمحارث الخيوش مبلغه ص 116، س16 من الوثيقة
عبد الرحمن الجرفي	عبد الرحمن الحرفي ص 116، س 19
الظراسي	الطراسي ص 116، س 20

الاخيوش	الخيوش ص 116، س 21
من أعمال بوادي تعز	من أعمال وادي تعز ص 116، س 24
الرمادة	الرماد ص 116، س 25
الاخيوش	الخيوش ص 116، س 26
بعوض مبلغه ثلاثون كبيرا فضّة	بعوض مبلغه خمسون كبيرا فضّة ص 116، س 29
الأعلى	الأعلا ص 116، س 35
الاخيوش	الخيوش ص 116، س 35
الاخيوش	الخيوش ص 116، س 38
ومن ذلك ما استباحه	ومن ما استباحه ص 117، س 42
الاخيوش	الخيوش ص 117، س 46
الدبيس	كتبها غير معجمة ص 117، س 47
بثمن مبلغه خمسون كبيرا فضّة	بثمن مبلغه حرف واحد ذهبا ص 117، س 49
ومن ذلك ما اشتراه من صالح بن محمد الحميري وذلك جميع حول الصراعف بمحارث الخيوش بثمن مبلغه حرف واحد ذهبا	سقطت الجملة وأدغم المبلغ مع السابقة ص 117، س 49
الظراسي	الطراسي ص 117، س 55
الاخيوش	الخيوش ص 117، س 55
الخدجة	الحدجة ص 117، س 62
يكون جملة الثمن	يكون الثمن ص 117، س 63
وحرر بتاريخ	وحرر بتاريخه 118 ، س 74
الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن الموزعي كاتب الأحرف المباركة	الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن الموزعي بتاريخه 118 ، س 79,
الطابع والعلامة	وفي آخر هذه الحجة علامة وطابع القاضي العلامة الفندي مصطفى بن خليل المولى بقضاء تعز وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نلاحظ من خلال المقارنة بين الوثيقتين وجود بعض الاختلافات وهي ناتجة عن طريقة التنقيط وكذلك على عدم انتباه الناسخ الذي يبدو من خلال الأخطاء اللغويّة الكثيرة الواردة في "الوقفية الغسانيّة" عامة أنّه محدود التكوين ولا يمكن أن يرقى إلى مستوى العلماء. وقد نتج عن قلّة انتباهه تداخل في الجمل أدى إلى تصحيف في المعنى ومن ذلك ما جاء في السطر الخامس والسادس من الصفحة 115 حيث كتب فإنّ الشيخ العارف بالله حسين بابا لما اشترى..."، بدلا من أن يكتب: " فإنّ الشيخ الفاضل نخبة الأفاضل بدر الدين حسن بابا الناظر على تكيّة سيّدنا الشيخ

الولي العارف بالله حسين بابا لما اشترى..."، وبذلك جعل من الولي الصالح نفسه طرفا في البصيرة في حين أنّ المعني بالأمر هو ناظر التكيّة.

كما قام بأخطاء أخرى من نفس النوع حين كتب في السطر التاسع والعشرين من الصفحة 116: "بعوض مبلغه خمسون كبيرا فضّة"، بدلا من أن يكتب: "بعوض مبلغه ثلاثون كبيرا فضّة ". كما كتب في الصفحة الموالية في السطر التاسع والأربعين من الوثيقة: "بثمن مبلغه حرف واحد ذهبا"، بدلا من أن يكتب: "بثمن مبلغه خمسون كبيرا فضّة".

أمّا التغييرات الكبيرة الموجودة بين الوثيقتين فهي إيجابية وغير ناتجة عن الخطأ بل تتمثّل في ذكر أسماء وعلامات القضاة بحكم عدم القدرة على نسخ الطوابع والعلامات بالكيفيّة الأصليّة، وهذا كان دأبه حين نسخ بقيّة وثائق "الوقفيّة الغسانيّة" التي يصعب أن نعلم مدى ما غيّر فيها نتيجة عدم قدرتنا على مقارنة نسخته بالنسختين اللتين اعتمدهما.

بالإضافة إلى النقائص المتعلّقة بالناسخ ذاته، فإنّ نقائص أخرى تتعلّق بوضع البصائر التي نقل عنها، فهي تشكو من عيبين بارزين أولهما تآكل أوّل البصيرة أو آخرها مما يحرمنا من عدّة معطيات أهمها التعرف على تطوّر أسلوب كتابة البصائر والذي يتضح عادة من الديباجة ومن الخاتمة، كما يحرمنا من بعض المعلومات المتعلقة بصاحب الوقف وتاريخه وكذلك بأسماء الشهود والقضاة.

أمّا العيب الثاني الذي تشكو منه "الوقفيّة الغسانيّة" فهو تداخل البصائر، حيث أنّها لا تخضع إلى ترتيب منطقي يراعي التطور الزمني أو الموضوع. ولئن كان بالإمكان إعادة ترتيب معظم البصائر زمنيا، فإنّه يصعب علينا ذلك بالنسبة لبعضها نظرا لما لحق بها من نقص.

على أنّ هذه العيوب وغيرها مما لم ننتبه إليه لا يمكن أن يكون حجّة للحطّ من شأن "الوقفيّة الغسانيّة" كمصدر تاريخي وذلك للاعتبارات السابقة أولا، ولأنّ مصادرنا الأخرى لا تخلو من تغييرات وتحويرات مقصودة أو بريئة ثانيا.

نحن نعلم مثلا أنّ الوثائق الأثرية تتعرّض للتغيير والتشويه عبر الزمن، ونعلم كذلك أنّ الروايات التاريخيّة مع ما تمثله من وجهات نظر وخلفيات تتعرّض بدورها للتغير قبل وأثناء وبعد تدوينها، ومع ذلك ما زلنا نستعمل الآثار والروايات كمصر من مصادر التاريخ بعد التسلح بالفكر النقدي وبأدوات معرفيّة ضروريّة، وهذا ما يمكن أن يحصل مع وثائق يعود أصلها إلى العهد الوسيط وتعود صورتها إلى القرن العشرين.

خاتـمـــة

إنّ ما ذكرناه في هذا العرض الخاص ب"الوقفية الغسانيّة" وما قام به عدد من الباحثين من استغلال للمادة الأوليّة التي توفّرها يدلّ على أهميتها كوثيقة تاريخيّة تمتدّ على أكثر من عصر وتفيد في أكثر من مجال، فهي تسمح بدراسة نظام الوقف في العهد الرسولي وفي العهود الموالية، كما تسمح بمعرفة جوانب من الحياة العلميّة والتعليميّة والدينيّة وكذلك معرفة جوانب خفيّة من حياة الأسرة الرسوليّة كمعرفة أملاكها وبعض عاداتها وأسماء بعض أفرادها.

كلّ هذه الإمكانات المعرفيّة التي تتيحها "الوقفية الغسانيّة" تحفّز الهمم وتدعوا إلى تحقيقها رغم صعوبة هذا العمل الناجم عن صعوبة التعرّف على كثير من الأعلام الواردة فيها وكذلك أسماء المواقع التي تتطلّب عملا ميدانيا شاقا ومعرفة كبيرة بجغرافية اليمن، كما تتطلّب معرفة كبيرة بتاريخ اليمن خلال الفترات التي تعود إليها الوثائق الواردة في الوقفية. ([55])

ويعتبر مثل هذا العمل مجرّد خطوة أولى من شأنها أن تظهر إلى النور وثائق أخرى من هذا الصنف توجد في المكتبات الخاصة، وكذلك مبادرة من أجل التحفيز على دراسة الأوقاف في اليمن عامة وفي العهد الرسولي خاصة وهو نقص يشعر به الباحثون في تاريخ اليمن وهو أيضا ما أوصى به الكثير من المختصين خلال الندوات الخاصة بتاريخ بني رسول أو بتاريخ مدينة تعز. ([56])

ملاحـــــــــــــــــــق:

لقد أوردنا هذه الملاحق الأربعة من أجل إعطاء فكرة واضحة عن ظروف كتابة النسخة المعتمدة وعن حقيقة وجود نسخ قديمة، وكذلك عن ظروف تجديد الوقفيات بصفة فردية خاصة بكل وثيقة أو بصفة عامة تهم ما يسمى الوقفية الغسانيّة.

ملحق عدد 1: تأريخ نسخة المَحَاقِرِي كما ورد في الصفحة (ص 174 من الوقفية)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم. وبعد فإنّه لمّا أمروا مولانا ومالكنا ولي نعمتنا وبغية آمالنا ولي عهد الخلافة العظمى العلامة سيف الإسلام وخلاصة آل رسول الله الكرام شمس الدين أحمد ابن أمير المؤمنين مولانا المتوكّل على الله ربّ العالمين يحي بن مولانا أمير المؤمنين المنصور بالله محمد بن يحي حميد الدين حفظه الله تعالى وأيّد به الدين

[55]- أعلمنا الباحث الفرنسي الصديق إيريك فالي من كلية السربون بباريس ونحن بصدد إعداد هذا النص للطباعة بأنّ الصديق اليمني محمد عبد الرحيم جازم قد قام بتحقيق الوثائق الرسوليّة من الوقفيّة الغسانيّة في إطار بحث للحصول على شهادة الماجستير من جامعة السوربون بإشراف الأستاذة "فرنسواز ميشو" وذلك خلال شهر سبتمبر 2010. والأخ محمد جازم يعمل باحثا بالمعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، وقد سبق له تحقيق وثائق رسوليّة أهمها كتاب "نور المعارف" المذكور في هذا البحث وهو من الباحثين المتميزين الجديرين بالثقة. كما أمدنا نفس المصدر مشكورا بنسخة من هذه الرسالة.

[56]- هذا ما نادينا به ونادى به غيرنا من المشاركين في "المؤتمر الدولي السادس للحضارة اليمنية" والمنعقد في عدن، في شهر أفريل 2007 م، وكذلك "مؤتمر تعز على مر العصور"، والمنعقد في جامعة تعز في شهر ماي 2009 م.

وأصلح به أحوال الإسلام والمسلمين وأحياه على كتاب الله وسنّة جدّه سيّد المرسلين وبلّغه ما يهواه في الدارين أمين اللهمّ أمين وذلك عامل الأوقاف الغسّانيّة في اللّواء التعزي القاضي العزي محمد بن محمد بن مطهر الغشم والاسم بنقل المسودة المحتوية على الأوقاف الغسانيّة التي هذه صورتها والمسودة الأخرى. فأمرني القاضي العزي بنقل ذلك فباشرت العمل ونقلت هذه الصورة على أصلها المنقول منه في 17 شهر شوال سنة 1359 / 5 نوفمبر 1940 اللفظة باللفظة والحرف بالحرف بدون زيادة ولا نقصان مع بذل الوسع في التحري على الألفاظ والمعاني بقدر معرفتي واطلاعي وأول وقفية فيها وقفية الملك الأشرف وآخرها وقفيّة الملك المجاهد على الفقيه محمد بن العمراني وجملة هذه الصورة مائة وثلاثة وسبعين صافحة وقد جعلت في ذلك فهرسه بقدر ما أمكن بعد هذا وكان الفراغ من تحصيل ذلك ليلة الجمعة الموافق 21 ذي القعدة الحرام سنة 1359 تسع وخمسين وثلاثمائة بعد الألف / 8 ديسمبر 1940.

بقلم الفقير إلى الله سبحانه الراجي عفوه وغفرانه محمد بن علي بن إسماعيل بن عبد الله بن علي بن عبد الرحمان المَحَاقِرِي غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين برحمته وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم.

ملحق عدد 2: الأمر بجمع وثائق الأحباس الرسوليّة التعزية في العهد العثماني (ص 67).

"ثمّ مكتوب ظهر البصيرة المنقولة هذه منها ما هذا لفظه: الحمد لله فإنّه لمّا كان أواخر شهر ربيع الأول سنة 970 [هـ] نوفمبر 1562م] برز الأمر من مولانا وسيّدنا ناظر المملكة اليمانيّة حينئذ مولانا محمود باشا بالتفتيش عن وقف تعز وضبطه ومعرفة متحصّله وضبط بصائر أوقافه وضبط مستحقيه وما أحده حاكم الشريعة حينئذ فبرز الأمر باسم القاضيين الأجلين أحدهم مولانا الواضع خطّه والثاني القاضي فخر الدين القاضي نخيله وأضاف إليهما ناظر النظار الجناب العالي مصطفى حلبي فحقّق جميع ما هو متحصّل حينئذ من الأوقاف وضبط من بأسماء المتوظفين وأرباب الجهات وعمل به دفتر شريف وحرّرت البصائر وثبت وقفيتها بالاستفاضة والشيوع وتواتر الأيدي على مرّ الدهر والزمان وعلى تواتر الحكام الماضين حاكم بعد حاكم وكلّ من وقف عليها أمضاها وأجرى مستحقيها على (...)، ([57]) لم يغيّر لهم حال ولم يكدّر لهم بال فلمّا وقفنا على ذلك أبقينا كلّ شئ على حكمه رجاء ثواب الله تعالى ورحمته واستجلاب الدعاء لحضرة مولانا السلطان الأعظم والخاقان الأكرم مولانا السلطان سليمان نصره الله تعالى وأدام دولته بمحمد وآله. انتهى ذلك كما ذكر ثمّ قال وكتبه الفقير الحقير محمد النور بن محمد عراف المولى بمحروس صنعاء والمتصدي لذلك الأمر من قبل ولي الأمر خلّد الله ملكه في تاريخه المذكور ثمّ يعد بعد ذلك ترجمة وعلامة وطابع ولفظ ذلك أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى

---

[57]- ما بين قوسين كلمة غير واضحة.

محمد بن عبد الرحمان الصباحي أنّ جميع ما تضمّنته هذه البصيرة صحيح واجب العمل بمقتضاه لبلوغه حدّ التواتر وأنا أشهد بصحّة مضمونه احتسابا.... أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى أنّ جميع ما تضمّنته هذه البصيرة صحيح معتمد واجب العمل بمقتضاه لبلوغه حدّ التواتر فأنا أشهد بصحّة مضمونه احتسابا أقول وأنا الفقير الحقير محمد بن أبي القاسم الحلواني الشافعي أنّ جميع ما تضمّنته هذه البصيرة صحيح معتمد فشهدت حسبة لله تعالى عزّ وجلّ عند ولاة أمور المسلمين وبين يدي ربّ العالمين وذلك بتاريخ سنة 975 هـ/1567م] اشهد حسبة بطريق التواتر بصحّة ما تضمّنته هذه البصيرة. ثمّ قال الفقير إلى الله محمد العودي. ثمّ علامة وطابع لمصطفى باشا هذا ما وجد ورقم اللفظة باللفظة من غير زيادة ولا نقص والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم.

ملحق عدد 3 : مقتطفات من وقفية على عازبة وعروس خاتون ابنتا محمد بن أبي بكر بن الحسن بن رسول وعلى أحمد بن أبي بكر بن محمد بن الحسن بن رسول وعلى من افتقر من بني الحسن بن رسول. (ص 143-152)

..... "وسطّر بتاريخ شهر رجب الأصب أحد شهور سنة تسع وسبعمائة بحضرة من شهد على ذلك. قال في البصيرة المنقول هذه منها ما لفظه: " وهذه البصيرة نقلت من الأمّ الأصليّة الذي تاريخها التاريخ المذكور، وقوبلت عليها حرفا بحرف لا زيادة فيها ولا تحريف ولا تبديل وكان ذلك بتاريخ الثاني والعشرين شهر رجب الأصب سنة سبع وتسعين وسبعمائة بمجلس الشرع الشريف النبوي على شارعه أفضل الصلاة والسلام في مدينة جبلة المحروسة بحضور الحاكم فيها بالشرع الشريف ولزومه ومشاهدته للأم الأصليّة. وكتب المفتقر إلى عفو الله تعالى أحمد بن عبد الرزاق الوايلي الحاكم في المدينة المذكورة خطّه شاهدا بذلك من المقابلة والتحقيق كما ذكر عفى الله عنه والحمد لله وحده. وكذلك حصلت مقابلة هذه البصيرة على الأم الأصليّة المذكورة عندي كما ذكر حرفا بحرف وكتب الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن أبي الرجا، وكذلك قوبلت هذه البصيرة على الأم الأصلية حرفا بحرف وكتب علي بن محمد عفى الله عنه. وممن تحقّق أنّ هذه البصيرة نظير الأم الأصليّة أبو بكر بن محمد الخياط عفى الله عنه تمّت ثمّ قال فيها بسم الله الرحمان الرحيم وبه نستعين ثبت عندي ذلك وحكمت بصحّته كتبه علي بن محمد الناشري عفى الله عنه ثمّ قال فيها بعد هذه العلامة ما لفظه أشهد مولانا وسيدنا القاضي الأجل العالم العلامة عفيف الدين خلف السلف الصالحين عبد الله بن محمد الناشري الحاكم يومئذ في مدينة تعز المحروس وأعمالها بلفظ الإشهاد الصحيح أنّه ثبت عنده وصحّ لديه بطريقة الثبوت الصحيح الشرعي على القاعدة الشرعية صحّة وقف هذه الأراضي المسطّر ذكرها أعلاها وجميع حقوقها وحدودها المذكورة فيها وما يعرف منها وإليها كما سطّر فيها ممن ذكر على ما ذكر فيها

من السبل المذكورة وحكم بصحّة وقف ما ذكر كما ذكر وسوق غلولها ومنافعها إلى الموقوف عليهم المذكورين ونقلت هذه البصيرة من الأم الأصليّة وقوبلت عليها وصحّحت وحققت حرفا بحرف من غير زيادة ولا نقصان بعد الاجتهاد والاحتراز والشهود على الحكم بذلك وثبوته.... "، فتركنا ذلك لكون بعضه ما عاد يدرك لبلا البصيرة وقدمها"

ملحق عدد 5: "الوقفيّة على بني العمراني"، ص 173

" بسم الله الرحمان الرحيم هذه صورة بصيرة شرعية عليها علامة القاضي بدر الدين محمد بن علي الفقيه نقلتها حرفا بحرف بغير زيادة ولا نقصان. ولفظها: اطلعت على بصيرة شرعية عليها علامة القاضي عزّ الدين بن صلاح الحضراني رحمه الله تعالى وطابعه الذي يعرفهما وقد أشرفت على التلف وسألني من هي في يده نقلها فنقلتها حرفا بحرف بغير زيادة ولا نقصان" ولفظها: بسم الله الرحمان الرحيم هذا ما وهب وتصدّق الفقير إلى كرم الله تعالى السلطان الملك المجاهد علي بن داود على الفقيه الصالح جمال الدين محمد بن الملك العمراني الشهير بالترجمان وذلك جميع الأرض الآتي ذكرها أن شاء الله تعالى وذلك في جهة جبل ألا وهي السنادعة الحول الأعلى والأسفل والمعمور وجدل مقشب وحول الرمان وأجدالها الإثنين. وما هو بمحارث الأخباش عقمة مريم والشعب وما إليه وعقمة النجد وأجدال الحامل الأعلى والأسفل وعقمة عيشة وجدل الطويل وما هو أيضا بمحارث...وهو المزبر وحول الطويل والأحجن وحول العلب والزهرير وما إليها.(....) ([58]) السلطان المذكور أولا بجميع الأرض المذكورة على الفقيه المذكور نذرا صحيحا شرعيا ثابتا لازما محبسا مسبلا مؤبدا محرما ماضيا لا يزيده مرور الليالي والأيام إلا تأكيدا ولا كرور الشهور والأعوام إلا تسديدا يتوارثونه ذريته بطنا بعد بطن. وجعل التصرّف في ذلك للأرشد الأرشد من ذريته، فمن سعى أو شمّر في إفساده فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين أبدية سرمديّة تدرك الآباء والأجداد. تقبّل الله منه حسناته أعلى في الجنان درجاته تنفعه بذلك يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم وهو في حالة صحته يصح منه جميع ما ذكر بحضور من شهد والله خير الشاهدين بتاريخه شهر جمادى الآخر سنة ثلاثة وسبعين وسبعمائة شهد على ذلك الطواشيين الأجلين شفيع بن عز الدين الجمالي وعلم الدين نصير. شهد على ذلك أحمد بن محمد الأصابي. شهد على ذلك علي بن محمد السكسكي وكتب خطّه. شهد على ذلك الشيخ علي بن محمد وكتب عندنا بإداته. شهد على ذلك علي بن محمد الجندي. شهد على ذلك يوسف عبده اليهاقر. شهد علي بن محمد الحبيشي. شهد على ذلك عمر الجبرتي. شهد

[58]- ما بين قوسين عبارة غير واضحة.

على ذلك أحمد بن علي الرميمة. شهد قاسم شمس الدين. تمّ نقل هذه المسوّدة وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم.